الاقتصاد والأعمال

أداء البورصة أقل نشاطاً خلال الأسبوع الماضي

عن الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 435.5 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 2.4 نقطة ونسبته 0.5% عن إقفال الأسبوع الماضي. بينما ارتفع بنحو 6.5 نقطة أي ما يعادل 1.5% عن إقفال نهاية عام 2018.

سبق أن تراجعت إلى المركز 55 عام 2015

«الشال»: تقدم الكويت في مؤشر مدركات الفساد غير كافٍ

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن مؤشر مدركات الفساد 2018 لقد حصلت الكويت في عام 2018 على الترتيب 78 من أصل 180 دولة شملها مؤشر مدركات الفساد، تحقق ذلك بحصولها على 41 نقطة من أصل 100، وتلك وسيلة قياس ترتيب المراكز، وكانت الكويت في المركز 85 في عام 2017 وبحصيلة من النقاط بلغت 39 نقطة، وكانت الأدنى لها في 15 عام هي أعوام شمولها في المؤشر. والتقدم 7 مراكز وارتفاع حصيلة النقاط بنقطتين مئويتين هو تحسن مقدر ومشكور لكل من ساهم به ولابد من دعمه وتشجيعه لعله يتحول إلى تقدم مستدام وبمستوى أعلى من النقاط.

ولكنه يظل رغم إيجابيته تقدم غير كاف، فهو ليس التقدم الأول ولا الأكبر في سنة واحدة، فقد سبق للكويت أن تقدمت 14 مركزاً في سنة واحدة ومن المركز 69 في عام 2014 إلى المركز 55 في عام 2015، والمركزين أفضل من موقعها الحالي. بعد عام 2015، تسبب إرتخاء النظم والقوانين والقيم، إلى تخلف الكويت 20 مركزاً في سنة واحدة حين إحتلت المركز 75 في عام 2016 وتحقيق 41 نقطة، ثم إستمر الإنحدار إلى المركز 85 في عام 2017. ولاتزال الكويت متخلفة جداً في مؤشري قياس آخرين، الأول، هو إحتلالها للمركز الخامس خليجياً والثامن عربياً وهو مركز متخلف بالمطلق، ومتخلف بحده إذا قورن بعدد وحجم أجهزة الرقابة والتفتيش على الفساد في الكويت مقارنة بالآخرين. والمؤشر الثاني، هو تحقيقها 41 نقطة من أصل 100 نقطة، وهو دون المعدل –المتوسط– الذي حققته 180 دولة والبالغ 43 نقطة، رغم أن ترتيبها في النصف الأول من العدد الإجمالي لتلك الدول.

ولو أخذنا عام 2018 قياس، لا يبدو أنه عاماً يستحق التقدم، ففي ذلك العام، إنفجرت فضيحتان هما الأخطر بعد فضيحة إيداعات النواب، الأولى في وزارة الداخلية المسئولة عن أمن الداخل وتنفيذ الأحكام على المدانين. وكانت سرقات فاضحة وإفتقدت أدنى درجات الذكاء والتحوط بما يعنيه ذلك من تضخم مستوى الإستهتار بالقوانين والقيم، وخلاصتها إعتراف متهمين وإعادتهم بعض مسروقاتهم، ولكن ذلك لم يمنع تصدرهم المناسبات الرسمية وبدعوات رسمية، وتلك فضيحة إضافية لمنظومة القيم. والثانية سرقة ملفات من مقر السلطة القضائية، والسلطة القضائية هي شبكة الأمان الأخيرة في أي مجتمع، وتحصينها وإحترامها واجب الجميع.

والخلاصة هي، أن أي تقدم هو عمل مقدر ومشكور، ولكنه تقدم لا يجب أن يكون ظرفي كما حدث في عام 2015، وإنما تقدم مستدام، ولن يكون تقدم مستدام ما لم يتحقق شرطان. الشرط الأول، هو أن يبدأ المجتمع بأولوية عقاب الفاسد من الأعلى، نتيجته أن مستوى الثقة والدعم سوف يرتفعان عندما يرى المجتمع بأن القسوة في الملاحقة والعقاب تتناسب طردياً مع مسئولية وصفة الفاسد. والشرط الثاني، هو صلاح منظومة القيم، فلا يتصدر لجان التحقيق وحماية المال العام فاسدين، ولا يعين فاسد مستشار ولا يدعى فاسد للمناسبات العامة.

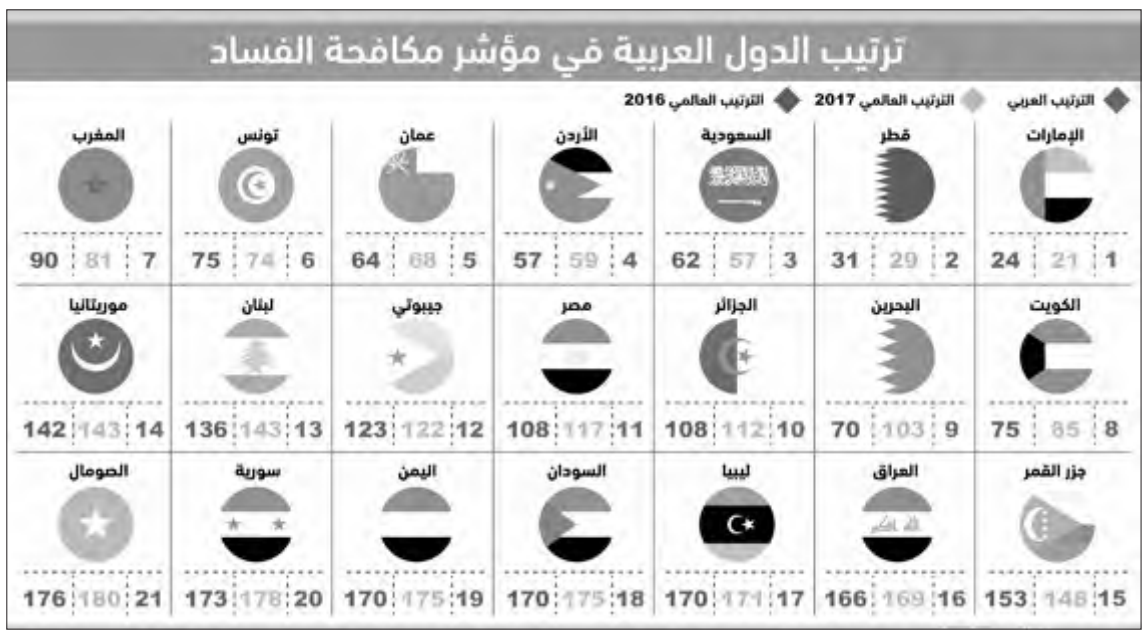

الكويتيون أكبر المتعاملين بشراء أسهم بقيمة 507.126 مليون دينار

زيادة شهية المستثمرين من خارج الخليج بعد تطورات ترقية البورصة

ذكر تقرير الشال عن خصائص التداول في بورصة الكويت – يناير 2019 لقد أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين» لشهر يناير، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 50.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (47.3% لشهر يناير 2018) و39.5% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (47.4% لشهر يناير 2018). وباع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 319.229 مليون دينار كويتي، كما اشتروا أسهماً بقيمة 248.462 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 70.767 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى إرتفاع، فقد استحوذ على 29.3% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (23.5% للفترة نفسها 2018) و17.7% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (21.7% للفترة نفسها 2018) أي بات أقرب المنافسين لنصيب الأفراد، وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 184.129 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 111.189 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراءً وبنحو 72.940 مليون دينار كويتي.

ثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 24.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (21.2% للفترة نفسها 2018) و24.4% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (19.6% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 155.056 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 153.627 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 1.429 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (9.7% للفترة نفسها 2018) و6.8% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (9.6% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 43.596 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 42.851 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 745 ألف دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 559.808 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 89% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (85.5% للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا أسهماً بقيمة 507.126 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 80.6% من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (84.9% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً بنحو 52.683 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض إستثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 13.9% (9.5% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 87.131 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 38.687 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 6.1% من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (8.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 48.444 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد تطورات ترقية البورصة المحلية وتقسيم أسواقها وإدراج بعض شركاتها على مؤشرات أجنبية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 5.5% (5.6% للفترة نفسها 2018)، أي ما قيمته 34.812 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُباعة نحو 4.9% (6.1% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 30.573 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 4.239 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 84.8% للكويتيين، 10% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.2% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 85.2% للكويتيين، 8.9% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.9% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى إنخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وصافي تعاملات الأجانب والخليجيين في يناير شراء عكس المحليين، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة ما نسبته 3.6%– ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية يناير 2019، مقارنة بانخفاض أكبر بنسبة 5.2%– ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية يناير 2018، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية يناير 2019 نحو 14،028 حساباً أي ما نسبته نحو 3.62% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 14،558 حساباً في نهاية ديسمبر 2018 أي ما نسبته نحو 3.76% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه.

توقعات بإرتداد في شهر فبراير ينتهي بغلبة للأداء السالب

ديون الشركات وارتفاع الفائدة عوامل ضاغطة على أداء البورصات

فيما يخص الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – يناير 2019 أوضح تقرير الشال لقد كانت بداية موجبة لأداء الأسواق مع بداية العام الجديد، حقق فيها 13 سوقاً من أصل أسواق العينة البالغ عددها 14 سوقاً مكاسب، وبعضها كبير لشهر واحد، بينما حقق سوق وحيد خسائر. وصحيح أن شهراً واحداً لا يصلح مؤشراً على إتجاه عام، ولكن إستمرار الأداء الموجب في الأسواق الأعلى مكاسب في عام 2018 مثل السوق القطري وسوق أبوظبي، وعكس السوق الأعلى خسائر خلال عام 2018 إتجاهه أي سوق دبي، بتحقيق مكاسب في يناير، يبدو مؤشر إيجابي.

أكبر الرابحين في شهر يناير كان السوق السعودي الذي حقق مؤشره مكاسب بنحو 9.4% بعد أن أنهى عام 2018 رابع أكبر الرابحين بمكاسب بنحو 8.3%، ذلك يجعله يعزز من مكاسبه في 14 شهراً (ديسمبر 2017 – يناير 2019) إلى نحو 18.5%. ثاني أكبر الرابحين في شهر يناير كان السوق الأمريكي الذي أضاف مؤشره في شهر واحد نحو 7.2% ليبدأ مرحلة تعويض بعد أداء ضعيف في عام 2018 حقق فيه خسائر بحدود 5.6%–. تلاهما في تحقيق أكبر المكاسب كلاً من السوقين الألماني والفرنسي بإضافة 5.8% و5.5% على التوالي، ولكن، هذه المكاسب للسوقين السابقين لم تستطع أن تعوض الخسائر في آخر 14 شهراً، حيث ظل السوق الألماني فاقداً نحو 13.5%– لمؤشره، والسوق الفرنسي فاقداً نحو 6.0%–.

الخاسر الوحيد في شهر يناير كان سوق مسقط الذي فقد مؤشره نحو 2.5%–، مواصلاً خسائره خلال عام 2018 وكانت بنحو 15.2%–، لترتفع خسارة مؤشره في 14 شهراً إلى نحو 17.3%–. وبذلك، يحقق شهر يناير مفارقة، حين يتصدر المكاسب سوق من إقليم الخليج، وكذلك يتذيل الترتيب سوق من نفس الإقليم.

ولازلنا عند وجهة نظرنا السابقة وهي أن المخاطر الكامنة في الاقتصادات الكلية ومشكلات الشركات مع المستوى المرتفع للديون المتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، هي عوامل ضاغطة على أداء البورصات. لذلك نتوقع إرتداد في شهر فبراير ينتهي بغلبة للأداء السالب ما لم تتغير إلى الأفضل مؤشرات الاقتصاد والسياسة الكلية.

مسجلاً نسبة ارتفاع بلغت 18.2 بالمئة

21 مليون دينار أرباح «الدولي» في 2018

بخصوص نتائج بنك الكويت الدولي 2018 قال تقرير الشال لقد أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 21 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغ قدره 3.2 مليون دينار كويتي ومسجلاً نسبة ارتفاع بلغت 18.2%، مقارنة بنحو 17.8 مليون دينار كويتي لعام 2017. ويأتي دعم هذا الارتفاع في الأرباح الصافية من انخفاض المخصصات بنحو 4.11 مليون دينار كويتي، مصاحباً انخفاض الربح التشغيلي للبنك بنحو 727 ألف دينار كويتي. ويعرض الرسم البياني التالي التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة (2008–2018).

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 2.38 مليون دينار كويتي أي نحو 3.7%، وصولاً إلى نحو 66.63 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 64.25 مليون دينار كويتي لعام 2017. حدث ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 4.61 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.4%، وصولا إلى نحو 53.66 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 49.05 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند إيرادات استثمارات بنحو 2.9 مليون دينار كويتي وصولاً إلى 1.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.5 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2017.

من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 3.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.5%، وصولاً إلى نحو 35.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 32.8 مليون دينار كويتي، نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 53.9% مقارنة بنحو 51% في عام 2017. وانخفض بند المخصصات بنحو 4.11 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 33.3%، وصولاً إلى نحو 8.24 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 12.35 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع هامش صافي الربح إلى 31.6% بعد أن كان نحو 27.7% لعام 2017.

وتشير البيانات المالية إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 252.6 مليون دينار كويتي ونسبته 13.2%، ليصل إلى نحو 2.169 مليار دينار كويتي مقابل 1.916 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. حيث ارتفع بند مدينو تمويل بنحو 301.4 مليون دينار كويتي أي نحو 23.1%، وصولاً إلى 1.606 مليار دينار كويتي (83.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 1.304 مليار دينار كويتي (68.1% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 87.5% مقارنة بنحو 81.6%. وارتفع أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 22.1 مليون دينار كويتي أي بنحو 113.8%، وصولاً إلى 41.6 مليون دينار كويتي (2.2% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 19.5 مليون دينار كويتي (1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. بينما انخفض بند المستحق من البنوك بنحو 87.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 21.7%، وصولاً إلى 315.7 مليون دينار كويتي (16.5% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 402.9 مليون دينار كويتي (21% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 239.8 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 14.5%، لتصل إلى نحو 1.892 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 1.652 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.2% مقارنة بنحو 86.2% في عام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع نهاية عام 2017، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 7.8% مقارنة بنحو 6.9%، وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1.03% مقارنة مع 0.95%. وارتفع أيضاً، العائد على رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 20.3% مقارنة بنحو 17.2%، وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 22.38 فلساً مقابل 18.96 فلساً لعام 2017. وتراجع مؤشر مضاعف السعر / الربحية (P/E) إلى نحو 11.8 مرة مقارنة مع 12.0 مرة (أي تحسن)، نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 18%، مقابل ارتفاع أقل للسعر السوقي للسهم وبحدود 15.8%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.0 مرة مقارنة مع 0.9 مرة في نهاية عام 2017. وأعلن البنك نيته توزيع أرباح نقدية بنسبة 11% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 11 فلساً لكل سهم وتوزيع 4% أسهم منحة، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً نقدياً بلغت نسبته 4.2% على سعر الإقفال في نهاية ديسمبر 2018 والبالغ نحو 264 فلساً كويتياً للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 10 فلوس كويتية عن عام 2017، أي أن البنك زاد من معدلات توزيعاته مع إضافة توزيعات أسهم منحة.